الاقتصاد الرقمي للبحرين ينمو.. والمواهب في مجال التكنولوجيا تواكب هذا النمو

أحدث إنجازات ريبوت01 تسلط الضوء على نمو قاعدة الكوادر البحرينية المؤهلة لدعم قطاعات التكنولوجيا المالية والقطاعات الناشئة

في ظل تواصل نمو قطاعي التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا في البحرين، يبرز جيل جديد من الكفاءات البحرينية المؤهلة للإسهام بدور أكبر في رسم ملامح القطاعين في المستقبل.

بدءًا من الذكاء الاصطناعي وهندسة البرمجيات، وصولا إلى الأمن السيبراني والمدفوعات الرقمية، تسهم المهارات التكنولوجية بدور محوري في الطريقة التي تدار وتنمو بها الشركات. ولاشك أن تطوير هذه الكفاءات محليًا سيساعد بشكل ملموس في دعم التقدم الذي تشهده المملكة نحو بناء اقتصاد رقمي ومتنوع.

ومن أهم المؤسسات التي تلعب دورًا فعالا في تطوير هذه الكفاءات هي معهد ريبوت للبرمجة (ريبوت01)، معهد التكنولوجيا الرائد في مملكة البحرين المعتمد بالكامل من قبل وزارة العمل، والمتخصص في تطوير المواهب وصقل مهاراتها. وفي ظل وجود نحوٍ 600 طالب، وأكثر من 100 خريج، وما يربو على 30 شريكًا، نجح المعهد في اكتساب مكانة راسخة باعتباره أكبر مركز في البحرين لتطوير المواهب التكنولوجية في مجال هندسة البرمجيات.

وقد أسهم برنامج المعهد الممتد لعامين في تطوير كوادر مؤهلة للعمل في مجال الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، و DevOps، والبرمجة، وتطوير تطبيقات الهواتف النقالة، إضافة إلى الأمن السيبراني، وتقنية البلوك تشين، وذلك من خلال نموذج عملي قائم على المشاريع ومصمم لتلبية احتياجات القطاع.

○ خديجة البراهيم.

○ نواف المسقطي

وحقق هذا النموذج العديد من الإنجازات المهمة وكان أبرزها قيام هيئة جودة التعليم والتدريب بإدراج شهادة المطور الشامل التي يقدمها معهد ريبوت ضمن سجل الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين، باعتباره دبلومًا وطنيًا عاليًا.

وفي هذا الصدد، قال ينال جلاد، المدير التنفيذي لمعهد ريبوت للبرمجة: «لقد تمكنت البحرين من بناء بيئة قوية تتيح نمو قطاعي التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا، وتعد الكوادر الموهوبة عنصرًا أساسيًا لدعم المرحلة القادمة. لذا فإننا نسعى إلى بناء قاعدة مستدامة من الكفاءات البحرينية المتخصصة في مجال التكنولوجيا والتي تملك المهارات العملية التي يحتاج اليها أصحاب العمل. إننا نطمح إلى مشاركة المزيد من البحرينيين في تطوير التكنولوجيا والحلول التي من شأنها رسم ملامح هذه القطاعات والمساهمة الفعالة في دعم الاقتصاد الرقمي للمملكة».

واليوم، يعمل خريجو معهد ريبوت في قطاعات الخدمات المصرفية، والتكنولوجيا المالية، والمدفوعات، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا، بما في ذلك بنك السلام، وجيه بي مورجان، وبنك البحرين الوطني، وسيتي، وشركة الخدمات المالية العربية، وشركة «تنامي»، وبنفت، وتاب، وفلووس. ويعلّق السيد ينال قائلا: «في ظل نجاح معهد ريبوت في اكتساب مكانة راسخة باعتباره مركزًا للمواهب المتخصصة في قطاع التكنولوجيا، أصبح من المهم الآن مواصلة تطوير منظومتنا التكنولوجية على نطاق واسع، حيث سيسهم ذلك في تشجيع شركات التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية على العمل في البحرين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تعزيز سمعة البحرين، ومن ثم جذب المزيد من الشركات التي ستقوم بالتأكيد بتوظيف المزيد والمزيد من البحرينيين في مناصب مرموقة».

وتعتمد شركة «تنامي» على معهد ريبوت01 للحصول على الكفاءات التكنولوجية المتخصصة منذ بدء عملياتها في البحرين، وتوظف حاليًا ستة من خريجي المعهد.

وقد صرح الدكتور نواف المسقطي، الشريك المؤسس لشركة تنامي قائلا: «منذ البداية، حرصنا على بناء قدراتنا التكنولوجية في البحرين مع التركيز على المواهب البحرينية القوية. وقد أصبح معهد ريبوت01 مصدرًا مهمًا للحصول على هذه الكوادر التي نحتاج اليها. وفي ظل نمو قطاع التكنولوجيا المالية في البحرين، سوف تزداد أهمية بناء قاعدة أكبر من المهندسين البحرينيين المؤهلين لتعزيز قدرة هذا القطاع على الابتكار والتوسع».

من ناحية أخرى، ترتبط شركة الخدمات المالية العربية بعلاقة مماثلة مع معهد ريبوت01.

وتعليقًا على ذلك، قالت خديجة إبراهيم، رئيسة الموارد البشرية في شركة الخدمات المالية العربية: «لقد أظهر المرشحون من معهد ريبوت للبرمجة الإمكانيات المتميزة للشباب البحريني، حيث يتمتعون بالمرونة التقنية، والتفكير المبتكر، والقدرة العالية على حل المشكلات، ما يسهم في دعم قطاع التكنولوجيا المالية في البحرين. ونفخر في شركة الخدمات المالية العربية بالتزامنا المتواصل بتمكين هذه المواهب البحرينية الواعدة من خلال تزويدهم بالخبرة العملية المباشرة التي تتيح لهم التعرف على منظومتنا للمدفوعات في المنطقة. ومن خلال المشاريع المؤثرة وبرامج الإرشاد والتوجيه المتخصصة، تواصل شركة الخدمات المالية العربية التزامها بإتاحة الفرص المتميزة لقادة المستقبل في مجال التكنولوجيا المالية في البحرين».

وفي ظل نمو قطاعي التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا، فإن نجاحهما لن يعتمد على الاستثمار والابتكار فقط، بل إنهما بحاجة إلى توافر الكفاءات المؤهلة القادرة على تحويل هذا التقدم إلى نجاحات ملموسة. ويبرز جيل جديد من الكفاءات البحرينية المتخصصة في مجال التكنولوجيا لتولي هذا الدور، بما يضمن تحقيق التقدم لأفراد المجتمع البحريني جنبًا إلى جنب مع تطوير الاقتصاد الرقمي للمملكة.

ضمن مشاركتها في معرض ومؤتمر الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026

ديار المحرق تطرح مجموعة جديدة من القسائم السكنية وتعلن عرضا خاصا وحصريا للزوار

أعلنت ديار المحرق، الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري بمملكة البحرين، كونها الراعي البلاتيني لمعرض ومؤتمر الابتكار في السكن الاجتماعي 2026، حيث ستشارك ضمن النسخة الثانية التي ستُعقد تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وبتنظيم من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وبنك الإسكان، وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن خلال مشاركتها، ستستعرض ديار المحرق مجموعة جديدة من القسائم السكنية، كما ستقدم عرضا خاصا وحصريا لزوار جناحها. وهو ما يأتي في إطار حرصها على توفير خيارات متنوعة تلبي تطلعات المواطنين الباحثين عن فرص مناسبة لبناء منازلهم ضمن مجتمعات سكنية متكاملة.

وبهذه المناسبة، صرّح المهندس أحمد علي العمادي الرئيس التنفيذي لديار المحرق قائلًا: «نحن فخورون بإعلان مشاركتنا ضمن النسخة الثانية من معرض ومؤتمر الابتكار في السكن الاجتماعي. لطالما كان حضورنا استراتيجيًا في هذا الحدث المرموق، وحيث إن 77% من المخطط الرئيسي مصنف كتصنيف سكني، مما يؤكد تقديمنا لمجموعة متنوعة من الخيارات السكنية التي توفر للقاطنين بيئة متكاملة تلبي كل احتياجاتهم».

وأضاف بقوله: «إن شراكتنا القوية والمُثمرة مع كل من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان، تُمثل حافزًا وداعمًا لنا للاستمرار بالمشاركة في مثل هذه الفعاليات المهمة، التي تعمل بدورها على تعزيز دورنا الرائد في قطاع السكن الاجتماعي. ونتمنى كل التوفيق والسداد لجميع المعنيين بالمعرض، من منظمين ومشاركين وزوار، ونأمل أن يتجاوز نجاحه النسخة السابقة».

ومن المتوقع أن تشهد نسخة 2026 حضورًا خليجيًا بارزًا ما بين 29 سبتمبر و3 أكتوبر في معرض البحرين العالمي للمعارض، في خطوة تعزز من فرص تبادل الخبرات واستعراض التجارب الإسكانية بين دول مجلس التعاون. وذلك إلى جانب مشاركة نخبة من المطورين العقاريين والبنوك والجهات التمويلية، بما يُسلط الضوء على مجموعة متنوعة من المشاريع والحلول والخيارات التمويلية في القطاع الإسكاني.

وتُعد ديار المحرق أكبر المدن السكنية المتكاملة في مملكة البحرين، حيث تتسم بطابعها الفاخر واحتفاظها بالقيم العائلية الأصيلة للمجتمع البحريني، وتحتضن خيارات متنوعة من الحلول السكنية وأنماط الحياة العصرية الراقية. ويأتي ذلك إلى جانب المزيج المتكامل الذي تقدمه ديار المحرق من المرافق السكنية والتجارية والترفيهية والصحية والتعليمية، بما يرسخ نموذج المدينة العصرية المتكاملة والمستقبلية.

408.9 آلاف حاوية عبر ميناء خليفة بن سلمان في 2025.. والحركة تتراجع 5.4% خلال 8 سنوات

كتبت: نوال عباس

سجلت حركة الحاويات في ميناء خليفة بن سلمان 408,929 حاوية خلال عام 2025، بحسب بيانات بوابة البحرين للبيانات المفتوحة، لتبقى قريبة من مستويات عام 2024، الذي سجل 409,382 حاوية، بانخفاض طفيف بلغ 453 حاوية فقط.

وتكشف البيانات الرسمية عن تغيرات ملحوظة في حركة الحاويات بالميناء خلال الفترة من 2018 إلى 2025، إذ بلغ إجمالي الحركة 432,430 حاوية في 2018، قبل أن تتراجع إلى 417,385 حاوية في 2019.

وفي عام 2020، قفزت حركة الحاويات إلى أعلى مستوى خلال الفترة المسجلة، لتبلغ 464,010 حاويات، قبل أن تتراجع إلى 402,392 حاوية في 2021، ثم تسجل أدنى مستوى لها خلال الفترة في عام 2022 عند 383,435 حاوية.

ومنذ عام 2022، بدأت الحركة في التعافي تدريجيا، إذ ارتفعت إلى 402,573 حاوية في 2023، ثم إلى 409,382 حاوية في 2024، واستقرت في 2025 عند 408,929 حاوية.

وبالمقارنة بين بداية ونهاية الفترة، تظهر البيانات انخفاض إجمالي حركة الحاويات من 432,430 حاوية في 2018 إلى 408,929 حاوية في 2025، بفارق 23,501 حاوية، وبنسبة تراجع تقارب 5.4%.

الوارد والصادر يتصدران الحركة

وتظهر بيانات 2025 أن الحاويات الواردة سجلت 203,399 حاوية، مقابل 199,947 حاوية صادرة، فيما بلغت الحاويات المحولة 3,133 حاوية، وسجلت حاويات الترانزيت 2,450 حاوية.

وبذلك شكلت الحاويات الواردة والصادرة الجزء الأكبر من إجمالي الحركة المسجلة في الميناء خلال العام، بإجمالي 403,346 حاوية.

وفي 2024، بلغت الحاويات الواردة 202,292 حاوية، والصادرة 200,956 حاوية، فيما سجلت الحاويات المحولة 1,516 حاوية، والترانزيت 4,618 حاوية.

أما في 2023، فبلغت الحاويات الواردة 195,711 حاوية، والصادرة 199,253 حاوية، والترانزيت 6,615 حاوية، والمحولة 994 حاوية.

أعلى حركة في 2020

ويبرز عام 2020 كأعلى عام من حيث إجمالي حركة الحاويات، بإجمالي 464,010 حاويات، منها 231,321 حاوية واردة و230,286 حاوية صادرة، إلى جانب 1,732 حاوية ترانزيت و671 حاوية محولة.

في المقابل، سجل عام 2022 أدنى إجمالي خلال الفترة عند 383,435 حاوية، منها 191,219 حاوية واردة و190,946 حاوية صادرة، إضافة إلى 394 حاوية ترانزيت و876 حاوية محولة.

وتشير الأرقام إلى أن حركة الحاويات في الميناء، بعد وصولها إلى قمتها في 2020 وتراجعها إلى أدنى مستوياتها في 2022، عادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى نطاق يتجاوز 400 ألف حاوية سنويا.